علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

علينا جميعاً التسليم بالرأي والرأي الآخر

خلال الـ (16) سنة من عمر الجمهورية اليمنية

هيئة تطوير تهامة تنجز (126) مشروعا بكلفة تتجاوز (13) مليار ريال

الحديدة/ سبأنت: عبد الجبار عبدالله

انجزت الهيئة العامة لتطوير تهامة خلال ١٦ عاما من عمر الوحدة المباركة نحو (١٢٦) مشروعا زراعيا حيوياً بتكلفة إجمالية بلغت (١٣)مليار و ٨٣٢ مليون و(٦٠٦) الاف و (٥٠٤) ريال.

وتمثلت تلك المشاريع في : مشروع طريق الخوبة جبل ملح بمديريتي الزهرة واللحية ، وطريق وادي سهام بمديرية المراوعة ، وطريق الخليفة برع بمديرية باجل بتكلفة إجمالية بلغت(١١٨) مليون و(٨٤٣) ألفا و(٥٦) ريال ,ومشروع تهامة الخامس المتمثل بـ وادي سهام – واقر ، ومشروع المنشآت المائية في الطرق وحواجز الحماية الترابية بتكلفة إجمالية (٨٣٥) مليون و (٩١) ألف و(١٥٠) ريال ، ومشروع إنشاء مبنى بنك التسليف التعاوني والزراعي في مدينة الحديدة وفرع بيت الفقية وفرع الزهرة بتكلفة إجمالية (١٢٥) مليون و(٩١٨) ألف و(٩٤٨) ريال .. وكذا مشروع الحفاظ على الأراضي والمياة والبالغ تكلفته مليار و(٦٤٦) مليون و(٧٠٠) ألف ريال ,ومشروع مركز الألبان وتسمين العجول بتكلفة عشرين مليون ريال ,ومشروع المساقط المائية وإعادة استخدام المياة العادمه بتكلفة (٤٢) مليون ,ومشروع حماية البيئة في مديريات : الحوك والدريهمي – الجراحي – زبيد – التحيتا – باجل .. باجل بتكلفة إجمالية بلغت(٩٧٨) مليون و(٥٨) ألف و(٥٥٥) ريال، ومشروع مركز الصادرات الزراعية بمدينة الحديدة بتكلفة إجمالية (٢٥٠) مليون ,ومشروع وادي سهام المرحلة الثانية في مديريتي باجل والمراوعة بتكلفة مليار و(٤٣٥) مليون و (٩٠٠) ألف ريال ,مشروع إنشاء وإعادة تأهيل المنشات المائية في جزيرة كمران بتكلفة إجمالية (٨٧) مليون ريال , ومشروع حماية البيئة بتكلفة (٢٦) مليون و(٧٥٠) ألف ريال ، ومشروع خزانات حصاد مياة الأمطار في مديرية باجل الضامر بتكلفة (٢٢) مليون و(٧٠٠) ألفا (٨٩٥) ريال .. إلى جانب تشييد (٥٥) خزان مياة ارضي وعلوي لتثبيت الكثبان الرملية وتنمية الثروة الحيوانية على ثلاث مراحل في (١٧) مديرية من مديريات المحافظة بتكلفة (٢٢٨) مليون و ٥٨١ ألف و (٦٩٩) ريال ..

كما أنجزت الهيئة مشروع الحاجز التخزيني التحويلي بوادي عقاقة بمديرية جبل راس بتكلفة (١٥٣) مليون ريال ,ومبني الحاجز النباتي في ميناء الحديدة والبالغ تكلفته (٢١) مليون ريال والسوق التجميعي للمنتجات الزراعية في الحسينية في مديريات بيت الفقية بتكلفة إجمالية (١٧٥) مليون ريال , وكذا برنامج التكامل الزراعي الحراجي مشتل كدف عصيفرة بمديريتي المنيرة والدريهمي بتكلفة (٣١) مليون و (٣١٥) ألف و٥٩٠ ريال ,وتشييد مساكن العاملين بالمحطة الإقليمية للبحوث بسرد ود بمديرية الضحي بتكلفة (٢٧٠) مليون ريال ,والمشاريع التكميلية والتحسينية في وادي سهام واقر في مديرية المراوعة باجل بتكلفة إجمالية (٤٥٧) مليون و(١١٥) ألف , ومشاريع أضرار السيول والفيضانات في كل من وادي سهام – سردود – مور بمديرية المراوعة والضحي والزهرة بتكلفة إجمالية(١١٣) مليون و(١٢٤) ألف و(٦٦٥) ريال .

كما نفذت الهيئة مشاريع أعمال الحماية والتحسين للمنشات المائية والأراضي الزراعية في وادي سهام – برقوقة بمديريتي باجل والمراوعة بتكلفة (٢٨٧) مليون ريال ,ومشروع حاجز وادي الخضراء – نفحان بمديرية بيت الفقية بتكلفة إجمالية (٨٣) مليون ريال ,وتعزيز منشات البنية التحتية والقدرة المؤسسية في مدينة الحديدة مديريات: الحوك – زبيد – الزهرة – المراوعة – بيت الفقية بتكلفة إجمالية (٢٤٥) مليون و(٦٩٥) ألف (٦٣٥)ريال , ومشروع سد وادي بحر بمديرية برع بتكلفة (١٠٦) ملايين و(٦٧) ألفا و(٦٣٢) ريالا ,ومشروع حماية الأرض الزراعية في وادي بحرة بمديرية برع بتكلفة (٣٥) مليون (٨٣٦) ألف و(٧٩٠) ريال ,

ومشروع سد وادي معود بمديرية الحجيلة بتكلفة (٩٦) مليون (٢١٧) ألف و (٣٨) ريال ,ومشروع مصادر المياه ومشروع دعم الخدمات الزراعية والبيطرية في عموم مديريات المحافظة بتكلفة إجمالية تبلغ (٤٣٥) مليون و(٥٠٠) ألف ريال ,ومشروع برنامج تطوير النخيل وبرنامج تطوير تربية النحل وإنتاج العسل في عدد من مديريات المحافظة بتكلفة إجمالية بلغت (٩٦)مليون ريال ,ومشروع الحد من الفقر والتدهور البيئي بمديرية التحيتا وقرية المجيليس بتكلفة (٤١) مليون ريال ,مشروع مركز التدريب الإقليمي بالإدارة العامة للهيئة بتكلفة (٣٩) مليون ريال ,ومشروع دعم وتنظيم الهيئة في كل المنشئات التابعة لها بتكلفة (٥٣٧) مليون ريال ,ومشروع تنفيذ الطريق من مستشفي الثورة إلى مقر الهيئة بتكلفة (٥٤) مليون و(٤٧٥) ألف و (٦٦٤) ريال ,ومشروع تطوير الري وإعادة تأهيل البنية التحتية للري بالسيول في وادي زبيد بتكلفة بلغت مليار و(١٥)مليون و (٢٣٥) ألف و(٢٠) ريال ,مشروع الحفاظ علي المياة الجوفية والتربة في غالبية مديريات المحافظة بتكلفة (٨٨٢) مليون ريال , مشروع إكثار شجرة الضبر بمديرية القناوص – المنيرة – الضحي – السخنة بتكلفة إجمالية (٨٩) مليون (١٢) ألف ريال ..

وعلى هذا الصعيد سيتم خلال احتفالات بلادنا بالعيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية افتتاح ووضع حجر الاساس لعدد من المشاريع الزراعية بمحافظة الحديدة حيث سيتم افتتاح (١٣) مشروعا زراعيا بقيمة إجمالية بلغت مليار وثلاثمائة وثمانية وسبعون مليون وستمائة وثمانية وستون ألفا واربعمائه واثنين وثمانون ريال ..

ذكر ذلك في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الدكتور محمد يحيي الغشم رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة موضحا بان تلك المشاريع موزعة على حماية منشآت الري والأراضي الزراعية بمنطقة برقوقه بوادي سهام بتكلفة (٢٥٣) مليون ريال ، ومنشآت الحماية بمنطقة واقر بوادي سهام بتكلفة (٢٩٠) مليون ريال والحاجز التحويلي بوادي الخضراء بمنطقة نفحان مديرية بيت الفقيه بتكلفة (٩٣) مليون ريال ، والسد التخزيني التحويلي بمنطقة عقاقه بمديرية جبل راس بتكلفة إجمالية (١٠٢) مليون ريال وكذا تحسين وتهذيب منذب الدهناء برقوقه بوادي سهام بتكلفة أجماليه بلغت (٥٨)مليون ريال ، والسوق التجميعي للمنتجات الزراعية بمديرية بيت الفقيه الإدارة العامة للتسويق بتكلفة بلغت (١٧٥)مليون ريال .. مضيفاً بأن من المشاريع التي سيتم تدشينها خلال الاحتفالات مبنى محطة الحجر النباتي بميناء الحديدة (الإدارة العامة للوقاية) بتكلفة إجمالية بلغت (٢١) مليون و (٢٩٨) ألف و (٦٥٠)ريال والمجمع السكني لموظفي البحوث (الهيئة العامة للبحوث الزراعية) بتكلفة اجمالية٧٧٠مليون ريال وأيضا الورشة المركزية للمعدات الثقيلة (الإدارة العامة للهيئة بالحديدة) بتكلفة (٤٣) مليون وتشييد سور مزرعة ومشتل وبنك أصناف المانجو في الجروبة مديرية بيت الفقيه بتكلفة إجمالية (١٨) مليون و (٣٨٥) ألف ريال ، ومبنى سكن الموظفين في منطقة واقر وادي سهام بتكلفة إجمالية خمسة ملايين و(٦٩٤) ألف و(١٢٠)ريال إلى جانب حفر خمس أبار في قرية المجيليس بتكلفة إجمالية سبعة ملايين و(٤٢٢) ألف و(٥٠٠) ريال وتشييد عدد اربعة مراكز إرشادية في وادي زبيد بتكلفة إجمالية (٥١) مليون و (٨٦٨) ألف و(١٩٢) ريال ..

وأشار الغشم إلى ان لدى الهيئة تسعة مشاريع زراعية قيد التنفيذ بتكلفة إجمالية (١٠٧) ملايين ريال هي مشروع استكمال مركز التدريب الإقليمي واستكمال مبنى التشغيل والصيانة بوادي موار وكذا استكمال مبني سكن الموظفين في مزرعة ومشتل وبنك أصناف المانجو في الجروبة واستكمال رفع وتقوية سور الإدارة العامة للهيئة واستكمال وتشييد عدد اربعة خزانات وغرف حراسة ومضخات لتثبيت الكثبان الرملية وأثاث ومعدات مكتبية لمبنى الحجر النباتي بميناء الحديدة واستكمال مستلزمات الورش المركزية بالإدارة العامة ومبنى سكن الموظفين في منطقة واقر بوادي سهام وتأثيث اربعة مراكز إرشادية في المنطقة الزراعية الجنوبية.

التدريب المهني.. تحولات وانجازات رائدة في عهد الوحدة

صنعاء / سبأ/ تقرير أحمد البحري

شهدت منظومة التعليم الفني والتدريب المهني خلال السنوات الـ ١٦ من عمر الوحدة المباركة نقلات نوعية في شتى المجالات انطلاقا من إنشاء المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني في العام ١٩٩٠م إلى استحداث وزارة خاصة بهذه المنظومة في العام ٢٠٠١م.

وخلال العهد الوحدوي شهد التعليم الفني والتدريب المهني تحولا نوعيا في مختلف الجوانب بدء بالتوسع في عدد المنشآت مرورا برفع الطاقة الاستيعابية وصولا الى توسيع التخصصات وتطوير المناهج بمايلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل.

وقد أرتفع عدد المعاهد المهنية والتقنية التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني بشكل ملحوظ خلال الستة عشرة سنة الماضية .

فقد أرتفع عدد المعاهد من ٦ معاهد مهنية وتقنية في عام ١٩٩١ تشمل خمس محافظات وتضم ٧٦٨ طالبا لتصل إلى ٢١ معهدا مهنيا وتقنيا في عام ١٩٩٥م تنتشر في عشر محافظات وتستوعب ١٦٢٣ طالبا، ثم زاد من ٢٢ مؤسسة تدريبه في العام ١٩٩٦م تنتشر في أحد عشر محافظة بطاقة استيعابية ٣٠٩٨ طالبا وطالبه ليصل إلى ٤٠ مؤسسة تدريبه في العام ٢٠٠٠م شملت ثلاثة عشر محافظة وتستوعب ٢٨٦٠ طالبا وطالبه ، حتى وصلت في العام ٢٠٠٥م ٦١ مؤسسة مهنية وتقنية وكليه مجتمع وتستوعب ٢١الف و٢٧٥ طالبا وطالبة.

وخلال الخمس السنوات الأخيرة أولت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اهتماما بالغا بتعليم الفتاة وتشجيع التحاقها ببرامج التعليم الفني والتدريب المهني المختلفة ، لتحقق نسبة الفتيات الملتحقات بأنظمة التعليم الفني والتدريب المهني ازديادا ملحوظا .. حيث ارتفع عدد الطالبات ليصل في العام ٢٠٠٥م إلى ٢٧٠١طالبة بنسبة زيادة قدرها(٢٦٨٥ في المائة) مقارنة بـ٩٧ طالبه في العام ٢٠٠٠م.

ونتيجة للاقبال المتزايد على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني فقد تم استحداث عددا من التخصصات المهنية والتقنية في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والبيطرية والسياحية وغيرها من التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل لترتفع من ٤٤ تخصصا في العام ٢٠٠٠م إلى ٧٧ تخصصا مهنيا وتقنيا في العام ٢٠٠٥م.

واتسمت نظم التعليم الفني والتدريب المهني بتعدد المستويات والبرامج التي انعكست بشكل أيجابي على مدخلات ومخرجات منظومة التعليم الفني والمهني الأمر الذي ادى إلى رفد سوق العمل بعدد من المخرجات التي تزايدت خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة وتميزت بالمهارات العالية للخريجين مامكنهم من الاندماج بسوق العمل بشكل مباشر فور تخرجهم .

وبلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني منذ العام١٩٩٠م وحتى العام ٢٠٠٥م إلى ٢٣ الف و٩٩٨ طالبا وطالبه ، كما ارتفع عدد المستفيدين من برامج التدريب التعاوني الذي بدات الوزارة بتنفيذه في العام ١٩٩٦م من ٤١ مستفيد من ٧ مواقع انتاجيه في محافظة واحده إلى ١٧٨٨ مستفيد يتبعون ٤٥١ موقعا في ٦ محافظات في العام ٢٠٠٥م ، فيما وصل عدد الخريجين من نظام التعليم والتدريب المستمر (الدورات القصيرة) والذي بدأ بتنفيذه في العام ١٩٩٨م وحتى الان من ١٤٧٦ متدرب ٢٠ الف و٦١ خلال العام ٢٠٠٥م.

ونظرا للكلفة العالية التي يتطلبها التعليم الفني فقد توجهت الوزارة إلى تدعيم وتطوير علاقات التعاون الفني مع عدد من الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصديقة وقامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات في الجوانب ذات الصلة بتطوير منظومة التعليم الفني والمهني خصوصا المتعلقة بالتحسين النوعي لمخرجاته والارتقاء بالكم بما يلبي احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى التمويل لبعض المشاريع وإعادة تأهيل بعض المؤسسات القائمة واشتملت هذه المشاريع على المشروع الاستثماري الألماني للمساعدة في تخريج كوادر مؤهلة تسد حاجة السوق حيث تم التوقيع على اتفاقية المشروع في يناير ١٩٨٧م انتهت في ديسمبر ٢٠٠٣م ورصدت له الحكومة الألمانية الصديقة مبلغ ٢ مليون و١٩٠ الف يورو.

كما وقعت الوزارة على قرض مشروع التدريب المهني في ١٩٩٧م ومدة ثمان سنوات مع البنك الدولي وصندوق الأوبك بقيمة أجمالية ٢٣ مليون دولار بهدف دعم وتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني وتقنيا سيتم البدء بتنفيذها في العام ٢٠٠٦م ,ووقعت على قرض أنشاء المعهد التقني بأمانة العاصمة مع البنك الاسلامي للتنمية بقيمة ٩ مليون و٢٤٠ الف دولار ، ولتطوير قدرتها المؤسسية دشنت الوزارة في ٣٠ من إبريل الماضي مشروع التعليم الفني العالي البالغ تكلفتة الاجمالية ٢ مليونين و٣٠٠ الف يورو،وسيتضمن المشروع اعداد خمسة تخصصات ستنفذ في كلية المجتمع صنعاء والمعهد التقني الصناعي بالمعلا ابتداء من العام الدارسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م ويهدف إلى منح الخريجين درجة البكالوريوس في العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم الفني والمهني.

ولم يتوقف طموح الحكومة عند هذا الحد فقد تبنت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في خططها المستقبلية استراتيجية وطنية تهدف الى استيعاب ١٥ في المائة من مخرجات التعليم الاساسي والثانوي خلال السنوات العشر المقبلة بحيث تغطي عموم المناطق في الجمهورية وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع افراد المجتمع للحصول على فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني, الى جانب خلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة والتوسع في توفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني وتطوير وتنويع برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني استجابة لتطوير احتياجات سوق العمل من الكفاءات والكوادر المؤهلة.

واوضح الدكتورعلي منصور بن سفاع وزير التعليم الفني والتدريب المهني لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان الاستراتيجية ستنفذ على ثلاث مراحل.. حيث تركز المرحلة الاولى ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ على دعم وتطوير البنية الحالية للتعليم الفني والتدريب المهني على كافة المستويات وفق التوجه الجديد للاستراتيجية المعتمدة واكمال بناء وتجهيز وتشغيل المعاهد التي لازالت في طور الاعداد وعددها (٣٥) معهدا.. فيما ستركز المرحلة الثانية ٢٠٠٨-٢٠١١م على توسيع منظومة التعليم الفني بما يستجيب لاحتياجات الجهات والقطاعات الاقتصادية من المهارات والكفاءات والتدريب المطلوب،وستركز المرحلة الثالثة والاخيرة والتي ستنفذ خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣م على عملية التقييم والمراجعة لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني وفق ما تم اقراره من اهداف واجراءات في الاستراتيجية وبالتالي وضع الأليات اللازمة والفاعلة لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني للمرحلة اللاحقة.

ونوه الدكتور سفاع إلى إن التسع السنوات المقبلة ستشهد إنشاء وتجهيز ٢١٩ مركزا ومعهدا مهنيا وتقنيا في عموم محافظات الجمهورية بلغت تكلفتها الأجمالية التقديرية ٨٤٤ الف و١٦٩ دولار ، ستشمل أنشاء ١٣٧ معهدا مهنيا بقيمة اجمالية ٥٢٢ الف و٢٨٢ دولار بهدف استيعاب نحو ٤١ الف و٢٢٢ طالبا وطالبه المتوقع تخرجهم التعليم الاساسي بحلول العام ٢٠١٤م ، وكذا أنشاء ٨٢ معهدا مهنيا وتقنيا بقيمة أجمالية ٣٢١ الف و٨٨٧ دولار لأستيعاب نحو ٢٣ الف و٢٠٢ طالبين وطالبتين من مخرجات التعليم الثانوي لنفس الفترة.

وأشار وزير التعليم الفني والتدريب المهني إلى أن الوزارة تستعد حاليا لأفتتاح عدد من المشاريع الجاهزة التي سيتم افتتاحها تزامنها مع احتفالات شعبنا بالعيد السادس عشر لاعادة تحقيق الوحدة البالغ عددها ٢٤ مشروعا بلغت قيمتهاالاجمالية ٨٠٠ مليون ريال أشتملت على انشاء ٥ معاهد مهنية وتقنية في اربع محافظات سيتم افتتاحها في الـ٢٢ من الشهر الجاري ، وتسوير عدد من المواقع الخاصة بمؤسسات تدريبية جديدة والمندرجة ضمن مشروع إنشاء ٣٥ مؤسسة تدريبية بتمويل من الحكومة والصندوق السعودي للتنمية.

وأضاف إلى أن الوزارة ستنفذ هذا العام ٢٠٠٦م ٣٣ مشروعا بالتعاون مع الصندوق السعودي والبنك الاسلامي والاتحاد الأوربي بتكلفة أجمالية ٧٠٠ مليون ريال ستشتمل على أنشاء ٢٠ مؤسسة مهنية و٧ مؤسسات تقنية و٦ مؤسسات متخصصة في مجالات التجارة وتقنية المعلومات ، والهندسة المدنية ،وهندسة الري والمركبات الثقيلة ، والفندقة والسياحة، بالإضافة إلى مركز لتطوير والتحسين النوعي لبرامج التدريب المهني والمناهج والتجهيزات وصيانة إعادة تأهيل وتوسيع ١٥ مؤسسة تدريبية، وفي العام ١٩٩٨م حصلت الوزارة على منحة من الاتحاد الاوربي بلغت ٧ ملايين يورو لتنفيذ مشروع تعزيز المجالات ذات الأولوية في التدريب المهني الذي يهدف إلى أنشاء ودعم ثلاث مؤسسات تدريبية في مجال الفندقة والسياحة والنفط وتأهيل المرأة.

وحصلت الوزارة على قرض من الصندوق السعودي للتنمية قيمته ٥٠ مليون دولار مقابل انشاء ١٩ معهدا مهنيا وفنيا في عموم محافظات الجمهورية مقابل التزام الوزارة انشاء ١٦ معهدا مهنيا

السنباني: المنطقة الصناعية في عدن جاهزة وستوفر 9 آلاف فرصة عمل، ونواة الحديدة ستستوعب 16 ألف عامل

صنعاء / سبأ/تقرير عبد السلام الدعيس

تدشن وزارة الصناعة والتجارة الاعمال التنفيذية للبنى التحتية للمناطق الصناعية اليمنية في أواخر شهر مايو الجاري بدءاً بالمنطقة الصناعية في عدن تمهيدا لاعلان الاستثمار فيها .

ويأتي هذا التدشين ضمن المرحلة الأولى لخطة الوزارة التي تشمل في مرحلتها الثانية المزمع تنفيذها خلال العام الجاري إطلاق منطقتين صناعيتين في محافظتي الحديدة وحضرموت يعقبها في مراحل لاحقة انشاء عشر مناطق صناعية تخصصية ونوعية في بقية المحافظات .

صالح السنباني

وراعت الوزارة في اختيار مواقع المناطق الصناعية التي يعول عليها التسريع في عملية التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات وتوفير مزيد من فرص العمل والدخل الاستفادة من مزايا قربها من الموانئ والطرق الدولية وتوفر مساحات كافية من الاراضي وخدمات البنى التحتية والتوزيع المناسب مع الاسواق المحلية والخارجية.

وأعلن المهندس صالح السنباني مدير عام المناطق الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة لـ سبأنت ان الوزارة استكملت استلام اراضي المناطق الصناعية في محافظات عدن والمكلا والحديدة وتم تحديد المواقع وتخطيط المساحات والابعاد لها والدراسات الفنية اللازمة، معتبرا هذه المناطق مشروعا استراتيجيا هاما سيقدم الكثير للصناعة اليمنية كما تؤكد دراسات الجدوى .

واشار السنباني الى ان المناطق الصناعية بدأت كفكرة عام ١٩٩٧م وصدرت مجموعة من القرارت من مجلس الوزراء لتحديد هذه المناطق الا ان الموضوع لم يحرك بشكل فاعل الا في عام٢٠٠٢م حيث تم النزول الى المحافظات وحددت ثلاثة مناطق كمرحلة اولية في عدن والحديدة و حضرموت ، وتم تحديث الدراسات التي اجريت على هذه المناطق في السابق، منوها الى ان صدور القرار الجمهوري رقم ٧٩ لعام ٢٠٠٥م بانشاء وتنظيم وادارة المناطق الصناعية شكل دفعة قوية لتحريك الموضوع رغم ما واجهت الوزارة من صعوبات كبيرة لحجز الاراضي المطلوبة لإقامة هذه المناطق الا انهااستطاعت التغلب عليها ومازالت ماضية في هذه العملية بقوة وفاعلية .

ويؤكد مدير عام المناطق الصناعية ان المنطقة الصناعية بعدن اصبحت جاهزة حيث تم تخطيطها واستلام الارض المخصصة وتثبيتها بمساحة١٧١هكتار كمرحلة اولى ووزعت على صناعات محددة ومتنوعة من الصناعات الغذائية والتعدينية والاستخراجية والكيماوية والنسيج وغيرها، وفقا للدراسات التي وضعها فريق خبراء من المناطق الصناعية المصرية بناء على دراسة الواقع اليمني ولديهم خبرة كبيرة في هذا المجال ، مشيرا الى انه تم الانتهاء من اعداد دفتر الترويج الخاص بالمنطقة الصناعية بعدن وسيتم عرضه على مجلس الوزراء لاقراره تمهيدا لبدء الاعلان عن الاستثمار في هذه المنطقة.

وقال " ان المنطقة الصناعية بعدن في مرحلتها الاولى يتوقع ان تشغل عدداً لا يقل عن ٩ الاف عامل كحد ادنى ، وأن تتجاوز النفقات الثابتة للاستثمار فيها مليارودلار ,اما تقديرات منتجات المشاريع الإستثمارية فيها فيتوقع ان تتجاوز قيمتها مليار ونصف المليار دولار سنويا بحسب الدراسات المعدة "، لافتا الى ان هذه المنطقة لا تشكل سوى ٥ بالمئة فقط من المناطق الصناعية الثلاث في محافظات الحديدة وحضرموت ولحج.

وذكر السنباني ان المنطقة الصناعية بعدن تحتاج الى بنية تحتية تصل كلفتها التقديرية بحسب الدراسات الى ٣٧ مليون دولار تشمل الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي وتتوزع على اربع مراحل، منوها الى ان البرنامج الاستثماري للعام الجاري رصد ٣٠٠ مليون ريال للبدء بتنفيذ البنية التحتية للمنطقة الصناعية بعدن وعمل حوالي ٤٠٠ الف مترا مربعا من الطرق الحصوية التي تمثل ٢٠بالمئة من تكاليف البنية التحتية.. مبينا أنه تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنفيذ مشاريع الطرق في هذه المنطقة مع مشروع الاشغال العامة.

واوضح ان لدى الوزارة حاليا عدة اتجاهات وخيارات لتوفير التمويل اللازم للبنى التحتية للمناطق الصناعية الاول قيام الدولة بالتمويل الكامل أما الخيار الثاني فيقضي بانزال المنطقة لمطورين (مستثمرين) لانشاء البنية التحتية اللازمة لها على ان يستثمرها لفترة عشر سنوات بتاجيرها للمصنعين بعدها يتم الاتفاق على ايجار رمزي بعدهذه الفترة..منوهاالى ان الامر متروك لمجلس الوزراء لتحديد الخيار الامثل.

ويؤيد السنباني من وجهة نظره الخيار الثاني بحيث تطرح المناطق الصناعية لمطور لانشاء البنية التحتية وتمويلها وتشغيلها و تاجيرها على اعتبار ان ذلك هو الخيار الامثل مدعما رأيه بأن هناك تجارب ناجحة لهذا الخيار في عدد من الدول العربية منها مصر والسعودية وغيرها.

وتقع مساحة المنطقة الصناعية بعدن على مساحة ١٧١ هكتار كمرحلة اولى سيتم توسيعها الى ٢٥٠ هكتارا في المرحلة الثانية مع قابليتها للزيادةوالارتباط بالمنطقة الصناعية في محافظة ابين.

وانجزت دراسات الجدوى الاقتصادية الكلية والجزئية ومخططات التقسيمات الداخلية لها وكذا التصاميم لقطع الارض التي ستقام عليها المنشات الصناعية بحسب الحجم والنوع الصناعي، إضافة إلى الدراسات والتصاميم للبنى التحتية واعداد دراسات التاثير البيئي ، بجانب الانتهاء من اعداد كراسة الترويج الخاصة بالمنطقة .

مخطط يوضح المنطقة الصناعية والحجم الصناعي في المنطقة الصناعية بعدن

المنطقة الصناعية بالحديدة

يوضح المهندس السنباني ان المنطقة الصناعية بالحديدة سيتم البدء بإنشائها في منطقة نواه فيها بمساحة ٣١٥ هكتارا،ويتوقع أن تستوعب ١٦ الف عاملا وان تصل تكاليف البنية التحتية فيها الى ٦٨ مليون دولار موزعة على ثلاثة مراحل ، اماالنفقات الاستثمارية الثابتة فستصل الى مليارو ٨٠٠ مليون دولار.

وتوقع مدير عام المناطق الصناعية ان يصل اجمالي مبيعات منتجات المنشآت الصناعية في المنطقة الى مليارى دولار سنويا فقط بحسب دراسات الجدوى.

وسيتم التوسع في منطقة الحديدة لتصل الى ٤٢ كيلو مترا مربعا في المراحل القادمة بحسب دراسة الجدوى والتقسيمات الداخلية وتصميمات المواقع التي تم إنجازها للمنطقة ،ويعتبر المهندس صالح السنباني مدير عام المناطق الصناعية ان هذه المناطق- رغم تأخرها كما يقول- خطوة مهمة في اطار سياسة الدولة لتحفيز وجذب الاستثمارات،حيث تقدم المناطق الصناعية مزايا للمستثمرين من حيث توفير الارض والخدمات اللازمة بما يسهل كلفة ومهمة الاستثمار والاشراف والتكامل الصناعي ، منوها الى ان هذه المناطق ستعمل على زيادة فرص العمل وامتصاص البطالة واستقطاب التكنولوجيا وراس المال واعادة توطين النشاطات الصناعية القائمة داخل هذه المناطق ونقلها من المدن للحد من استنزاف الموارد المائية والتأثير البيئي في مناطق التجمعات السكانية.

واضاف السنباني " ان امكانية نجاح هذه التجربة في اليمن كبيرة جدا نظرا لما تتمتع به اليمن من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية واسعة،اضافة الى توفر الايدي العاملة والسعة النسبية للسوق المحلية وموقع اليمن الاستراتيجي الهام" .

ولفت السنباني الى ان القطاع الخاص يعول عليه القيام بالكثير لمساندة قيام هذه المناطق ، واشاد بدوره خاصة في المنطقة الصناعية بلحج التي سبق الى الاستثمار فيها وانشأ مصانع فيها بعد استلام الدولة للارض الخاصة بها.

وقال " نحن سنفتح بهذه المناطق نافذة كبيرة للمستثمرين،ونوفر لهم حوافز مشجعة ومغرية في هذه المناطق مايسهم في تحفيزهم لإقامة مشاريع إستثمارية فضلا عن استقطاب رؤوس أموال وأستثمارات عربية وأجنبية وفي مقدمتها الإستثمارات الخليجية".واشار الى ان لدى مكتب المناطق الصناعية اتجاهات لطبيعة الاستثمار في الصناعات بهذه المناطق، فبعض المستثمرين لديهم المال لكن لا يعرفون نوع الصناعات التي سيستثمرون فيها ولهذا سيقدم لهم المكتب دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع صناعية محددة و تكاليفها، مشيرا إلى أن لدى المكتب نماذج لمشاريع صناعية جاهزة .